

الصراعات الجيوسياسية تراكم أزمات كوكب الأرض

يتصاعد الجدل الدائر بين حكومات العالم والأوساط البيئية والاقتصادية في كل مرة تتعد فيها قمة أممية لمناقشة الطريقة الأمثل لإنقاذ كوكب الأرض من الانبعاثات الضارة وتأثيرها على التنوع البيولوجي، حتى أنهم اقترحوا مرارا فكرة بيع الكربون، والتي تعد فكرة تسويقها مسألة معقدة للغاية بالنظر لحجم العراقل التي تواجه الدول للتوصل إلى صيغة توافقية للتخلص من المخلفات الصناعية والنظمية.

ويتساءل المختصون حول ما إذا كانت أي دولة قادرة اليوم وفق ما هو مخطط على دمج خفض الانبعاثات في حساباتها في حال اشترت شركة طيران محلية حصص كربون من دولة سبيل المثال، أما السؤال الآخر العالق فيتعلق بما تبقى من حصص الكربون في إطار بروتوكول كيوتو، والتي ترغب بعض الدول، كالبرازيل، في نقلها إلى النظام الجديد.

والمؤكد أن المسؤولية جماعية وهي ملقاة على عاتق الدول الصناعية الكبرى لأنها المتسبب رقم واحد في ما يحصل اليوم من تداعيات لم يتصور أحد أن تكون بهذا الشكل مع انتشار وباء كورونا ومع فقدان بعض التريلونات من الدولارات كون أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 44 تريليون دولار، مستمدا من الطبيعة.



فولكان بوزكير

ما نعيشه من انهيار
بيني بات خطرا يهدد
وجود الجميع

وفي حين ينص بروتوكول كيوتو المبرم في 2006 على أن تستخدم اثنين من المبادلات فقط في ظل آلية التنمية لتمويل تأقلم دول الجنوب مع التغيرات المناخية وهو ما سمح بنقل نحو 200 مليار يورو إلى الصندوق المخصص للتأقلم، إلا أن الأمور لا تسير على ذلك النحو على الإطلاق منذ أن جاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الحكم.

فبعدما سحب ترامب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس الخاصة بتغير المناخ في يونيو 2017، تحولت جميع الأنظار نحو الصين، التي حظيت في ذلك الوقت بالإرادة لتعهدتها باتخاذ إجراء ضد التغير المناخي والالتزام باتفاقية باريس، خاصة أنها أكبر مستثمر في الطاقة المتجددة، لكنها أيضا أكبر دولة مولدة للانبعاثات الغازية في العالم.

وتوقع المحللون ووسائل الإعلام بأن الصين سوف تصبح زعيمة المناخ الجديد في العالم، ولكن ربما كانوا متفائلين بصورة أكثر من اللازم وقد كانت القيادة الصينية متواجدة في بروكسل لحضور القمة الصينية الأوروبية عند إعلان ترامب الانسحاب من اتفاق المناخ وصاغت مع الاتحاد الدولي بيانا تم تداوله على نطاق واسع.

وقد انتظر المعينون بشؤون البيئة حينها الإعلان عن البيان لكن ذلك لم يحصل، لأن بكين أرادت استخدام البيان كورقة مساومة لتأمين الدعم الأوروبي لحصول الصين على "وضعية اقتصادية سوق" لدى منظمة التجارة العالمية وعندما لم يحدث ذلك، رفضت الصين توقيع البيان وبدا الجميع في معركة لا أحد يتوقع متى ستضع أوزارها.

نيويورك - تشكل قضية المحافظة على التنوع البيولوجي في ظل التغير المناخي، أحد أبرز المشاغل المركزية، التي تحظى بأولوية اليوم من طرف المجتمع الدولي، رغم اختلاف وجهات النظر، والتي جعلت بعض الحكومات الراضة لهذا التنشيط في مرمى سهام المحافظين على البيئة بسبب تقاعسها "المريب" عن إنقاذ كوكب الأرض.

ولا تخلو قسم المناخ في كل مرة تنظم فيها الاجتماعات السنوية في الأمم المتحدة عن سردية التذكير بمخاطر الانهيار البيئي المحتمل باعتبارها تشكل أكبر التهديدات العالمية للأرض، حيث لم يخرج رئيس الجمعية العامة السفير فولكان بوزكير عن هذا السياق حينما أكد الأربعاء أن الغطاء النباتي مهم للحفاظ على البيئة.

ولكن كانت القضية في ظاهرها تتعلق بحماية الطبيعة، التي تفقد سنويا قرابة 13 مليون هكتار من الغابات، بالإضافة إلى مليون نوع من الكائنات الحية باتت معرضة لخطر الانقراض، وفق بوزكير، لكن المسألة في الخفاء لها علاقة بالسياسات الحكومية المرتبطة بشكل رئيسي بحفظ الدول التنموية للحفاظ على استدامة بعض القطاعات المتهددة بتدمير البيئة.

وفي ظل انتشار الأوبئة والفيروسات منذ عقود ومع تدهور النظم البيئية والممارسات الزراعية غير المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مجحف فإن الضغوط تتزايد من أجل تخفيف تدخل البشر في الطبيعة، ولكن كيف السبيل إلى ذلك بينما هناك دول كبرى ترفض ذلك بدواع كثيرة ليست لها علاقة أحيانا بالسياسة.

لقد دعت ضغوط الأوساط البيئية حول العالم طيلة السنوات الماضية، حكومات الدول إلى التفكير في كيفية اعتماد البصمة الكربونية للتقليل من آثار التلوث على الكرة الأرضية، وهو ما حصل بخطى متقابلة عبر اللجوء إلى الاستثمار في مخلفات النخلة المصانع ومصافي النفط وصولا إلى الشركات التكنولوجية والطيران والسيارات.

وعلى الرغم مما تحمله هذه التجارة "المنسوبة" من غموض باعتبارها قطاعا لم يسبق لأحد الخوض فيه إلا نادرا، لإعراض العديد من الدول على الخطورة، لكن في المقابل تحمل معها الطموح والإرادة كوسيلة لخفض التلوث ومصدر لتحقيق عوائد مالية أكبر.

وما يؤكد ذلك عدم اهتمام اتفاق باريس حول المناخ الموقع في عام 2015 بأسواق الكربون مع أن الدول اتفقت على قواعد والبيانات بشأن انخفاض الانبعاثات، وفي حين أن قمة المناخ المنعقدة بمبريد في ديسمبر الماضي طرحت رهانا أساسيا يتمحور حول ما إذا كانت ستسمح بتشجيع خفض انبعاثات غازات الدفيئة في العالم أو على العكس ستساهم في تشجيعها، تبدو الأنظار شاخصة الآن إلى اسكتلندا التي ستستضيف القمة المقبلة.

وبينما يرى خبراء المناخ في الأمم المتحدة، أنه من أجل الحد من الاحتباس لبيئي على فوق 1.5 درجة مئوية، يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى النصف بحلول 2030، مقارنة مع ما تم تسجيله في العام 2010، يعتقد بعض المختصين أن من الأدوات التي قد تستخدم لتحقيق ذلك تحديد سعر للانبعاثات.

اليوم ليس كالأمس.. موريتانيا في مفترق طرق التحديات الاستراتيجية المعقدة

الاقتصاد والمساعدة الأميركية والتطبيع هواجس تורך ولد الغزواني



الطريق ليس مفروشا بالورود

موريتانيا حظرتها رسمياً في عام 1981، إلا أن هذه الممارسة مستمرة مع ما يقرب من 90 ألف من أصل 4.6 مليون شخص مستبعد.

وتسبب هذا الموقف في قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإلغاء الوضع التجاري المفضل لناوكشوط بموجب قانون النمو والفرص الأفريقي (إغوا)، حيث أشارت الإدارة الأميركية في قرارها إلى حقيقة أن "موريتانيا لم تحزن تقدما كافيا نحو مكافحة العمل الجبري، وتحديد أفة العبودية".

وربما إذا فاز ترامب في الانتخابات المقررة في مطلع نوفمبر المقبل قد يعيد النظر في هذا القرار ويعرض التخلي عن الإلغاء كمكافأة لموريتانيا إذا ركبت عربة التطبيع ولكن من شأن ذلك ألا يفعل شيئا للإسراع في إنهاء العبودية، بحسب المراقبين.

مجريات الأحداث الإقليمية والعالمية والعربية ستدفع ناوكشوط إلى اللعب على حبل التوازنات داخليا وخارجيا

وتتعرض السلطات الموريتانية إلى موجة من الانتقادات لتاريخها في قضية العبودية، وكما أقرت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها العالمي لعام 2020، فإن الحكومة لا تفعل شيئا ثمينا بنفسها وذلك استنادا على تقرير نشرته وزارة الخارجية الأميركية حول الاتجار بالبشر للعام الماضي، حيث حقت ناوكشوط في 4 حالات فقط، وحكمت أحد المهربين المزعومين، لكنها لم تدين أيًا منهم.

وتشير منظمات حقوق الإنسان في الكثير من تقاريرها إلى تفاصيل العديد من انتهاكات حقوق الإنسان واستعراض الممارسات المتعلقة بحرية التعبير والمضايقات واعتقال السياسيين ونشاط معارضين بمن فيهم زعيم حركة معاداة الرق والمرشح الرئاسي السابق بيران داه عبيد.

وفي ضوء كل تلك التحديات المعقدة ليس هناك شك، بالنسبة للمتابعين للشأن الموريتاني في أن الوجود الحكومية بشأن المكاسب الاقتصادية، التي يمثلها حقل السلحفاة أحيمع الكبير يمكن أن تمثل البوصلة نحو توجيه موريتانيا إلى مسار التحديث في سياق المتغيرات العالمية للعام الماضي. وثمة مسألة أخرى مهمة أيضا وتعلق بقضية العبودية، فرغم أن

منخفض الكربون ويبدو أن "توقعاتنا السابقة كانت خاطئة". ويرى مراقبون أن الحقيقة القاسية بالنسبة لولد الغزواني هي أن الحماسة المبكرة حول إمكانات حقل السلحفاة قد بدأ يشوبها الحذر لدرجة أن المحلل في قطاع الطاقة جيمس كوزموس قال "إن احتمال رؤية هذه التطورات، على الأقل تحت إشراف شركة بريتيش بتروليوم، يجب إعادة النظر فيها في ضوء أحدث تحول في الاستراتيجية من المملكة المتحدة". ثم استنتج قائلا "يبدو أن آمال موريتانيا في ثروات الغاز معلقة بخيط رفيع".

حبل التوازن

يعتقد مراقبون أن انعكاس مجريات الأحداث الإقليمية والعالمية وحتى العربية ستدفع ناوكشوط إلى اللعب على حبل التوازنات داخليا وخارجيا، الأمر الذي سيجعل ولد الغزواني مطالبا بقراءة دقيقة للمتغيرات حتى يواجه التحديات المصيرية، لأن أي موقف خاطئ ستكون فاتورته باهظة إما سياسيا أو دبلوماسيا أو اقتصادية أو أمينا، كما أن العمل على عدم تدخل تلك الأمور سيقلل من فرص حصول أي تهديدات مستقبلية.

ويواجه ولد الغزواني قضية لا تقل أهمية، وهي مسألة التطبيع مع إسرائيل، وقد توقع المراقبون أن تنضم موريتانيا إلى خطوات الإمارات والبحرين، خاصة أن ناوكشوط وقل أبيت كانتا تربطهما علاقات دبلوماسية منذ 1999 وحتى 2009 حينما جمدت موريتانيا العلاقات احتجاجا على الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة.

وما يبرر ذلك المنحى هو أن دولة الإمارات قدمت خلال زيارة الرئيس ولد الغزواني لأبوظبي في فبراير الماضي، دعما بقيمة ملياري دولار، وبالنسبة لدولة ذات ناتج محلي إجمالي يقدره البنك الدولي في عام 2018 بما يزيد قليلا عن 5 مليارات دولار، فإن هذا النوع من السخاء قد يجعل موريتانيا تكون في صف الإمارات.

ومع ذلك يدرك ولد الغزواني جيدا الشعور القوي داخل البلاد تجاه القضية الفلسطينية، ولأسما من الإسلاميين، حيث كان لحزب تواصل المحسوب على تيار الإسلام السياسي دور فعال في 2009 في دفع المحتجين إلى شوارع العاصمة ناوكشوط للمطالبة بإنهاء العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ودعم ترشيح سيدي محمد ولد بوبكر للانتخابات الرئاسية للعام الماضي. وثمة مسألة أخرى مهمة أيضا وتعلق بقضية العبودية، فرغم أن

تواجه موريتانيا في ظل حكم الرئيس محمد ولد الغزواني تحديات محلية وإقليمية ودولية متشعبة تلتقي جميعها حول نقطة تتمحور حول كيفية التكيف مع الواقع الجديد على عدة أصعدة وفي أكثر من ساحة والتي يؤكد مراقبون أنها مرتبطة بالمسار المستقبلي للاتجاهات الاستراتيجية العالمية، وكذلك المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة العربية في ظل التقارب الخليجي مع إسرائيل، ذلك أنه وبالنظر لكل تلك التعقيدات، فإن لها علاقة قد تؤثر على مجرى بناء الاقتصاد، والذي كان ينتظر ضخ دماء جديدة في شرايينه عبر الحصول على عوائد اكتشافات الغاز في المحيط الأطلسي.

دون المساس بالثوابت التي جعلها تحافظ على علاقاتها بمحيطها الإقليمي أو حتى مع باقي الدول العربية في الشرق الأوسط.

وفي وقت تسعى فيه موريتانيا لترسيخ إصلاحات اقتصادية تقطع مع الماضي في التعامل مع الاستنفارات والإنتاج بهدف التحول من الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التصدير، تعرضت جهود الدولة إلى انتكاسة مع تراجع سوق الغاز بسبب مزيج من أزمة الوباء والشتاء الدافئ في أوروبا، ومن هنا بدأت الآمال المشرقة لحقل السلحفاة تتلاشى بالفعل.

انتكاسة اقتصادية

هذه الصدمة جاءت بعد أن قررت كوزموس في وقت سابق من العام الجاري تاجيل الهدف الأولي لها المتطل في إطلاق أولى مراحل إنتاج حقل السلحفاة والتي كانت مقررة هذا العام إلى النصف الأول من عام 2023، مما يعني أن حصول العوائد لن يكون قبل 2028.

وذكرت مجلة "عرب دايجست" بما قاله أندي إنجليس الرئيس التنفيذي لشركة كوزموس في مايو الماضي من أن قرار الاستثمار النهائي بشأن المرحلتين 2 و3 لن يتم النظر فيه الآن "حتى ما بعد عام 2023 عندما تبدأ المرحلة الأولى"، ولقد تم تاجيل هدف الوصول إلى السعة الكاملة نحو نهاية العقد.

ولكن ما قد يثير قلق حكومة الغزواني هو إعلان بريتيش بتروليوم في الصيف الماضي أنها ستخفض إنتاج النفط والغاز بنسبة 40 في المئة خلال العقد المقبل وتبع ذلك إصدار الشركة في منتصف الشهر الماضي توقعاتها لهذا العام 2020 والتي كما برأها المحلل اليستر نيوتن أنها قدمت سيناريوهات يزداد فيها الطلب على النفط بحلول منتصف العقد الحالي. وقد أرفق اليستر كلامه بتحديد مفاده أنه من المهم ملاحظة أنه أثناء تقديم تلك التوقعات شدد سينسر ديل كبير الاقتصاديين في بريتيش بتروليوم، على أن التوقعات تستخدم سيناريوهات مختلفة للمساعدة في فهم نطاق حالة عدم اليقين، التي تواجهها الشركة بشكل أفضل مع انتقال نظام الطاقة إلى عالم

ناوكشوط - ركزت موريتانيا انظارها منذ عقد من الزمن تقريبا على قطاع إنتاج الغاز بعد اكتشاف احتياطات كبيرة في سواحلها الأطلسية والقريبة من المياه الإقليمية للسنگال، وكان هذا الطموح هو المحمد الرئيسي لبناء دولة حديثة تعاني من أزمات معقدة من الناحيتين السياسية والاقتصادية وحتى على مستوى الانخراط في المحاور الإقليمية والدولية كونها منطوية على نفسها قياسا بدول المغرب العربي الأخرى.

ومع ظهور وباء فايروس كورونا، الذي شكل أرضية صلبة لترجمة الدعوات العالمية في خفض انبعاثات الكربون، وبالتوازي مع انخفاض الطلب العالمي على الغاز، تلاشت فكرة أن تستفيد أفقر بلدان الاتحاد المغاربي من حقل الغاز المشترك "السلحفاة الكبير أحيمع" بعد أن علقت شركة كوزموس الكندية خطط التوسع، كما خفضت شركة بريتيش بتروليوم الإنتاج لظروف تتعلق بخفض الإنفاق.

ويبدو أن هذه الوضعية، التي تأتي في حين تعيش الدولة على وقع مجموعة من التحديات الاستراتيجية الأخرى، ستحدد مصير السياسات المستقبلية لموريتانيا في ظل حكم الرئيس محمد ولد الغزواني لأن الرجل في مفترق طرق مع المتغيرات الطارئة في الشرق الأوسط، والتي تتراوح بين كيفية استساغة مسألة التطبيع الخليجي مع إسرائيل والاستمرار في دعم القضية الفلسطينية للوصول إلى تحقيق السلام.



جيمس كوكلي
آمال موريتانيا في ثروات
غاز حقل السلحفاة
معلقة بخيط رفيع

ولكن حتى مسألة النظرة الأميركية لما يحدث داخل الحياة الاجتماعية في موريتانيا، وخاصة قضية العبودية، ستجعل من النخبة الحاكمة تعيد حساباتها مرارا من أجل إحرار تقدم في هذا الملف، وبالتالي التمهيد للحصول على دعم مالي ينقذها من الورطة، وذلك

